

التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وأثرها في خفض
معدلات تسرب المخدرات والمؤثرات العقلية.

د. علي محمد بالليل
د. عبد السلام احمد هلاش

ملخص:

تناولنا في هذا البحث العلاقة بين التنمية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحديات انتشار المخدرات والمخاطر النفسية المرتبطة بها، ويركز البحث على أهمية تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية كأداة فعالة للحد من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل، والتعليم الجيد، والدعم النفسي، وتعزيز برامج التوعية المجتمعية حول مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية. وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية اثار: حيث تسهم التنمية في بناء المجتمعات، اجتماعيا عن طريق دعم الاسرة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي الى الانحراف، وتشجيع الحوار الاسري وتعزيز العلاقات بين افرادها سوف يسهم في تقليل من احتمال الرغبة في اللجوء الى المخدرات والمؤثرات العقلية كآلية للهروب من الواقع.

وتسهم التنمية الاقتصادية، في تحسين الوضع الاقتصادي للفرد بتوفير فرص العمل، مما يقلل من البطالة والتهميش الاجتماعي الذي قد يدفع الافراد الي الانخراط في الأنشطة غير القانونية او تعاطي المواد المخدرة.

واتضح من خلال الدراسة ان البرامج التنموية التي تستهدف الشباب، تلعب دورا وقائيا فعالا في التقليل من معدلات التسرب الى المخدرات والمؤثرات العقلية.

وكذلك تحسين مستوى التعليم يمكن ان يحد من نسب الانخراط في المخدرات وذلك نتيجة للتوعية التي يحظى بها المتعلمين بخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.

مقدمة:

التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة متلازمتان ومرتبطتان، حيث ان التنمية عملية متواصلة وهدفها الوصول بالمجتمع وأفراده الى الحياة الكريمة والرفاهية والرقى لأمن ورخاء المواطن وها يتطلب تضافر الجهود على المستويين الرسمي والشعبي، وأكدت العديد من النظريات بأن حدوث عملية التنمية لن تحصل الا بالاستغلال لجميع الموارد ولكن يبقي الاستغلال الأمثل للإنسان أساس كل ثروة، فمشاكل الفقر والبطالة والفراغ، من اخطر المشاكل في انتشار الامراض الاجتماعية والسلوكيات المنحرفة التي قد تكون سبب في شد المجتمع للخلف رغم كثرة ثرواته الاقتصادية، حيث ان التنمية ماهي الا عمليات تغيير تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وشغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأفراد والجماعات اهتمام العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية، من اجل القضاء على جميع الرواسب والسلوكيات المنحرفة داخل المجتمع، وفي هذا الاتجاه فقد أكد " روبرت ودسن" تكون معدلات الجريمة مرتفعة حيث تكون البنية الاقتصادية ضعيفة وهذا الضعف يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وانتشار الفقر. ويوضح "جيفري" أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله (أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي للجريمة).

وليكن مفهوماً فهماً عميقاً وواضحاً أن الحياة في المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنواعها لم تعد راكدة أو خاملة أو محافظة، ذلك لأن روح العصر انبعثت تائرة، على الحياة بجميع أنواعها، ومن هنا أتت الرغبة في معرفة الحقائق المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وأثرها في تسرب المخدرات والمؤثرات العقلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، التسرب، المخدرات والمؤثرات العقلية.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للانتشار الكبير للمخدرات والمؤثرات العقلية بجميع أنواعها، كان لها الدور الكبير في التأثير في خفض عملية التنمية المستدامة، كون تلك الافاه تصيب المجتمع وتتهكه وتضعف العاملين وتشتت امكاناتهم العقلية والجسمية، ومن خلال ذلك سنطرح التساؤل الرئيسي هو ما أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في خفض تسرب المخدرات والمؤثرات العقلية؟
أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كون المخدرات والمؤثرات العقلية أصبحت تشكل تهديد كبير على جميع كيانات المجتمع، وكذلك تتمثل أهمية الدراسة في تناولنا لمشكلة كبيرة الا وهي الخطورة الكبير في تسرب المخدرات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
هداف الدراسية:

-تهدف الدراسة الى معرفة حجم إثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في خفض معدلات تسرب المخدرات والمؤثرات العقلية.

بعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

-**التنمية الاجتماعية:** هي عملية تغيير اجتماعي تستهدف الخصائص الاجتماعية للمجتمعات، وتحقق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات، وهي تقوم على مرتكزات أساسية تمثل عناصر ضرورية ولازمة لها، التغيير البنائي للمجتمع- الدفعة القوية- الاستراتيجية الملائمة.

-**التنمية المستدامة:** يقصد بالتنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.. وأنها عملية تغير حيث يجرى استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. (الخولي، 2009، 32)

-التسرب:

-**المخدرات:** المخدر مادة كيميائية يؤدي تناولها الي النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بالآلام (الركابي، 2011، ص82)

- **المؤثرات العقلية:** هي مواد كيميائية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي مما يؤدي الى تغيرات في العمليات العقلية مثل الادراك، العاطفة، والوعي، قد تكون هذه المواد طبيعية او مصنعة وتستخدم لأغراض طبية أو ترفيهية.

إجراءات والمنهج المستخدم في الدراسة:

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث نهدف من خلالها إلى معرفة حجم إثر التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في خفض معدلات التسرب للمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث نتبع في هذه الدراسة الأسلوب التحليلي من حيث أسباب تعاطيها وأساليب مواجهتها ومعرفة الظروف المحيطة بها، من اجل تشخيص هذه الظاهرة والظروف المحيطة بالفئة التي تتعاطى المخدرات، عن طريق عينة الدراسة باستخدام أساليب احصائية للوصول الى نتائج علمية.

منهج الدراسة وأدواتها.

استخدم منهج المسح الاجتماعي الوصفي القائم على جمع وتحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان حول دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وأثرها في خفض معدلات التسرب للمخدرات والمؤثرات العقلية، عينة من الأساتذة بجامعة المرقب، بكلية الآداب والعلوم قصر الأخيار وكلية الآداب الخمس حيث وزعت الاستمارة بشكل عشوائي على الأساتذة لتمثيل افراد العينة من حيث الخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية و الديموغرافية، وحاولت الدراسة التعرف على دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وأثرها في خفض معدلات التسرب للمخدرات والمؤثرات العقلية من اجل وضع الحلول المناسبة.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على الاستبانة بوصفها وسيلة لجمع البيانات والاعتماد على مجموعة من الأسئلة، ولقد قُسمنا استمارة الدراسة إلى قسمين:تناول القسم الأول البيانات الأساسية عن عينة البحث التي تشمل:الجنس والعمر والحالة الاجتماعية، أما القسم الثاني تضمن البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وبلغ مجموع اسئلة الاستبانة (33) سؤال بعد مراجعة الاستمارة وتنقيحها.

الدراسات السابقة:

-دراسة شلالى(2008مصر) أثر المخدرات على التنمية الاقتصادية، وان المخدرات تعاطيا واتجاراً هي من افرازات الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها العالم، والتي أصبحت معها الحدود الإقليمية لا تشكل أية عقبة أمام الجريمة المنظمة، وأن هناك علاقة وثيقة بين تعاطى المخدرات والاتجار بها وتثيرها بشكل واضح على عملية التنمية في مختلف الدول، كما ان المخدرات مشكلة اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية، ودينية تربوية، وثقافية وبالتالي فهي تدخل في اطار اهتمام معظم أجهزة الدول ومؤسساتها ومن ثم وجب علاجها في اطار خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-دراسة على بالليل(2010ليبيا) تهدف الدراسة الى التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على أنماط السلوك الاجرامي السائد في الحضر، والعمل على تفعيل المؤسسات ذات العلاقة لوضع استراتيجية للحد من ظاهرة السلوك الاجرامي وتفعيل سياسة الدفاع والامن الاجتماعي.

-دراسة حمادي وهدار (2018م) حيث خلصت الدراسة الى ان انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول، أي على التنمية الاقتصادية، من حيث زيادة مستويات الفقر والبطالة والانفاق العام وحجم غسل الأموال، والتشجيع على تهريب العملة الصعبة، وانتشار المخدرات يؤثر على اضعاف إنتاجية الأفراد المتعاطين ويجاولون الوصول الى أموال عن طريق ارتكابهم جرائم، ويؤثر على الادخار والاستثمار وبالتالي ينخفض مستوى دخل الفرد.

الإطار النظري:

بعض النظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

▪ النظرية الاقتصادية:

تعزو النظرية الاقتصادية اللجوء الى تعاطي المخدرات لسوء الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الفرد. وقد أشار العالم الجنائي بنجر الى أن الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي يقود الى اللجوء لتعاطي المخدرات والادمان عليها، كما أن الفروق الطبقيّة بين أفراد المجتمع وجماعته يؤدي

بأفراد الطبقات الفقيرة الى الشعور والاحساس بالنقص والدونية والفشل، وهذا بدوره يقودهم الى تعاطي المخدرات أكثر من غيرهم للشعور بالارتياح ومحاولة الغاء هذه الفروق، كما اكدت النظرية على أ الفقر يعتبر أحد أهم العوامل الرئيسية في تشكيل السلوك المنحرف المضاد للمجتمع. (العكايلة، 2006، 153)

العوامل التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي:

ليس الاعتداء على المعايير الذي يفضي إلى السلوك الانحرافي من الأمور الشائعة ولكن المجتمعات التي تشجع الصراع وتتفصل فيها الأهداف المرسومة للمجتمع عن أمل الجماهير أو التي لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات الثقافية وترابطها، وتتيح فرصا كثيرة لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم المجتمع وقواعده. (عبد الخالق، 1998، 162) ومن أجل هذا سنعدد فيما يلي العوامل التي تؤدي إلى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدي على معيار بعينه وهي كالآتي:

- 1- التدريب الاجتماعي الخاطئ أو الناقص: يظهر هذا بصورة جلية في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة، وتتفكك فيها الأسر بصورة ملحوظة وتعلو الموجات الفردية على الموجات الجماعية.
- 2- الجزاءات الضعيفة: سواء بالنسبة للامتنال أو الانحراف تؤدي إلى خلق حالة متميعه عند الأفراد، فيظن بعضهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعنى أحدا ومن اجل هذا يجب التأكد على الجزاءات الايجابية في كل حالة من أجل مراعاة النظام العام.
- 3- ضعف الرقابة: قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلي أن يتعرض المعيار للهزل في أعين الناس.
- 4- سهولة التبرير: يحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من وحدة الاعتداء على المعيار أو تلمس المعايير، وقد يتم هذا بشكل أراذي من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعي.
- 5- عدم وضوح المعيار: قد يؤدي إلى بلبلة الأفكار والاتجاهات وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا.

6- الاعتداءات على المعايير بصورة سرية: فيظل المعتدون بمنأى عن العقاب الاجتماعي أو القانوني، وقد تبقى الاعتداءات على المعايير إذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهزة الضبط الاجتماعي في كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم.

7- تناقض نواحي الضبط الاجتماعي: فتتجمد القواعد القانونية ولا تساير التغير الاجتماعي والثقافي في الوقت الذي يتطور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السكان.

8- بعض الجماعات الانحرافية في المجتمعات تكون من القوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعله قانونيا وتخلق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء. (أحمد، 1996، 43)

التنمية الاجتماعية:

اهداف التنمية:

- تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع
- إزالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية.
- معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها او تترتب عليها.
- تقديم خدمات للفئات التي لا تستطيع ان تتكيف مع المجتمع او التي لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم لبقية افراد المجتمع.

التنمية الاجتماعية واشباع الحاجات:

1- النظام الاقتصادي: يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

2- النظام الأسري: يشبع حاجة الإنسان في المحافظة على النوع، واستمرار العلاقات التي

تقوم على المحبة والتعاون.

3- النظام الديني: يشبع حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون، وهذا يمنح

الإنسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.

- 4- النظام السياسي: يشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية والاجتماعية، وضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.
- 5- النظام التعليمي: يشبع حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما أنظمتها ومتكيفاً مع معاييرها.
- 6- النظام الترويحي: الاستمتاع بوقت الفراغ، والترفيه من الضغوط الحياتية.
- 7- النظام الأخلاقي: الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل إطار قيمي يرتضيه المجتمع.
- 8- النظام الجمالي والتعبيري: الإبداع والابتكار.
- 9- نظام الرعاية الاجتماعية: العيش متكيفاً مع غيره من الأفراد، ورغبته في أن يكون له دور إيجابي في الجماعات التي ينتمي إليها، والمجتمعات التي يعيش فيها.

التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفاهية الإنسان ورفع مستوى المعيشة. أضرار وأثر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على التنمية المستدامة: تشكل ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ضغوطاً كبيرة على الجهود الإنمائية، التي تولد بذاتها المزيد من التفاعل مع نظام لتنمية والسياق الاجتماعي الأوسع وتجلب معها قدراً إضافياً غير متوقع أحياناً من التعقيد لهذه الدينامية.

تحليل عينة الدراسة:

أثار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في خفض معدلات التسرب للمخدرات والمؤثرات العقلية لدى أفراد العينة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة			الفقر	ت
		أحيانا	لا	نعم		
		التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة%	النسبة%	النسبة%		
0.98027	1.7333	11	0	19		1

التنشئة الأسرية ودورها في تكوين السلوك الديمقراطي للطفل- هنية امبارك محمد

		36.7	0	63.3	متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يحتاج إلى مصاريف مالية كبيرة.	
0.99655	1.8000	12	0	18	المخدرات، المخدرات، العقيد تفسد العلاقات الأسرية.	2
		40.0	0	60.0		
0.99655	1.8000	12	0	18	متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يصاب بحالات الاكتئاب، اضطرابات النفسية.	3
		40.0	0	60.0		
0.98027	1.7333	11	0	19	يصاب الجنين بالتشوهات لدى متعاطي المخدرات المؤثرات العقلية.	4
		36.7	0	63.3		
0.56324	1.4000	1	10	19	المخدرات، المؤثرات العقلية تؤثر تأثير كبير على المهارات الفردية.	5
		3.3	33.3	63.3		
0.36515	1.0667	1	0	29	متعاطي المخدرات، المؤثرات العقلية منهك. صحيا.	6
		3.3	0	96.7		
0.55605	1.6333	1	17	12	المخدرات، المؤثرات العقلية تزيد. حالات العنف في الأسرة، بل المجتمع.	7
		3.3	56.7	40.0		
0.36515	1.0667	1	0	29	متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يهدد دخل الأسرة.	8
		3.3	0	96.7		
0.50742	1.1333	2	0	28	المخدرات والمؤثرات العقلية تؤثر على الكيان الاجتماعي.	9
		6.7	0	93.3		
0.89955	1.5333	8	0	22	المخدرات والمؤثرات العقلية تفقد القدرة على تحمل المسؤولية في الأسرة والمجتمع ككل.	10
		26.7	0	73.3		

يشير الجدول إلى تحليل استجابات العينة حول تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية من عدة زوايا اجتماعية واقتصادية ونفسية، نستعرض النتائج ونحللها تفصيلاً كما يلي :

1- أثر المخدرات والمؤثرات العقلية من الجانب المالي (الفقرة 1) أظهرت النتائج أن 63.3% من أفراد العينة وافقوا على أن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يحتاج إلى مصاريف مالية كبيرة، في حين أجاب 36.7% بأحياناً دون وجود رفض .بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.7333، مما يعكس ميلاً واضحاً نحو الموافقة . الانحراف المعياري البالغ 0.9803 يشير إلى وجود تشتت متوسط في الآراء، ولكنه يبقى مقبولاً ويدعم الميل العام نحو الإجماع على هذه النقطة .

التفسير: الوعي بارتفاع التكلفة المادية للتعاطي يعزز الحاجة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية مستدامة لتخفيف الضغوط المالية.

2- أثر المخدرات على العلاقات الأسرية (الفقرتان 2 و3) وافق 60% من العينة على أن المخدرات تُفسد العلاقات الأسرية (الفقرة 2) وتسبب اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب (الفقرة 3)، بينما أجاب 40% بأحياناً. بلغ المتوسط الحسابي لكلتا الفقرتين 1.8000، مما يشير إلى درجة عالية من الاتفاق. الانحراف المعياري كان متطابقاً عند 0.9966، مما يعكس تبايناً طفيفاً في الآراء ولكنه لا يخرج عن الإجماع العام. التفسير: هذه النتائج تُبرز أن التأثير السلبي للمخدرات يمتد إلى البعد العاطفي والأسري، وهو ما يجعل تعزيز العلاقات الأسرية جزءاً من الحلول الوقائية.

3- أثر المخدرات على الصحة الجسدية (الفقرة 6) تُظهر البيانات أن 96.7% من العينة وافقوا على أن متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يعاني من إنهاك صحي، بينما أجاب 3.3% بأحياناً دون أي اعتراض. المتوسط الحسابي كان 1.0667، وهو الأقل في الجدول، مما يدل على اتفاق شبه مطلق بين المشاركين. الانحراف المعياري 0.3652 يعكس تجانساً قوياً في الآراء. التفسير: هذه النتيجة تؤكد التأثير السلبي الحاد على الصحة، مما يستدعي دعم الخدمات الصحية لتوفير برامج علاجية فعالة.

4- أثر المخدرات على الدخل والاقتصاد الأسري (الفقرة 8) اتفقت العينة بنسبة 96.7% على أن المخدرات تهدد دخل الأسرة، بينما أجاب 3.3% بأحياناً. بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.0667، وهو متوافق مع نتائج الفقرة السادسة من حيث ارتفاع درجة الاتفاق. الانحراف المعياري 0.3652، مما يشير إلى توافق قوي في الآراء. التفسير: تعكس هذه النتائج أن المخدرات ليست فقط مسألة صحية أو اجتماعية، بل تُهدد الاستقرار المالي للأسر، مما يجعل التنمية الاقتصادية المستدامة ضرورة للوقاية.

5- أثر المخدرات على الكيان الاجتماعي (الفقرتان 9 و10) أظهرت الفقرة التاسعة أن 93.3% من المشاركين يوافقون على أن المخدرات تؤثر على الكيان الاجتماعي، بمتوسط حسابي 1.1333 وانحراف معياري 0.5074، مما يعكس إجماعاً عاماً على التأثير السلبي. أما الفقرة

العاشرة، فقد وافق 73.3% على أن المخدرات تُفقد القدرة على تحمل المسؤولية، وأجاب 26.7% بأحياناً. المتوسط الحسابي كان 1.5333، بينما الانحراف المعياري 0.8996 يعكس تبايناً نسبياً في الآراء، ربما بسبب اختلاف الفهم الشخصي لمسؤوليات الفرد. التفسير: الإجماع الكبير حول تأثير المخدرات على الكيان الاجتماعي والمسؤولية الفردية يبرز الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تركز على إعادة تأهيل الأفراد لتعزيز دورهم المجتمعي.

6-فقرة العنف الأسري والمجتمعي (الفقرة 7) أظهرت النتائج أن 40% فقط وافقوا على أن المخدرات تزيد العنف الأسري والمجتمعي، في حين رفض 56.7% وأجاب 3.3% بأحياناً. المتوسط الحسابي كان 1.6333، وهو مرتفع نسبياً مقارنة بفقرات أخرى. الانحراف المعياري 0.5561 يعكس تبايناً في الآراء. التفسير: قد يشير هذا التباين إلى اختلاف التجارب الشخصية للمشاركين أو الفهم المتفاوت حول العلاقة بين العنف وتعاطي المخدرات.

الاستنتاج العام:

المتوسطات الحسابية: تتراوح بين 1.0667 و1.8000، مما يعكس ميلاً عاماً قوياً نحو الموافقة على التأثيرات السلبية للمخدرات والمؤثرات العقلية في جميع الجوانب.

الانحرافات المعيارية: منخفضة نسبياً في معظم الفقرات، مما يشير إلى توافق الآراء بين المشاركين.

الفرضية:

تدعم النتائج الفرضية بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة تُسهم بشكل كبير في خفض معدلات التعاطي والتسرب للمخدرات، وذلك من خلال معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تُظهرها البيانات. التركيز على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، وتعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية، يُعدّ حلاً ضرورياً للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

أهم العوامل والأسباب المؤدية لتعاطي المخدرات لدى أفراد العينة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة			الفقرة	ت
		أحيانا	لا	نعم		
		التكرار	التكرار	التكرار		

التنشئة الأسرية ودورها في تكوين السلوك الديمقراطي للطفل- هنية امبارك محمد

		النسبة %	النسبة %	النسبة %		
1.8307 7	1.6000	0	8	22	الرغبة في التخلص من المشكلات الاجتماعية.	1
		0	26.7	70.0		
.95893 0	1.6667	10	0	20	الرغبة في التخلص من المشكلات الاقتصادية.	2
		33.3	0	66.7		
.00000 0	1.0000	0	0	30	الرغبة في التخلص من مشكلات النفسية.	3
		0	0	100		
.43018 0	1.2333	0	7	23	وقت الفراغ والبطالة.	4
		0	23.3	76.7		
.86037 0	1.4667	7	0	23	التقليد.	5
		23.3	0	76.7		
.98027 0	1.7333	11	0	19	السهر خارج المنزل ورفاق سوء.	6
		36.7	0	63.3		
.36515 0	1.0667	1	0	29	المشكلات الأسرية، وغياب التوجيه الأسري.	7
		3.3	0	96.7		
.36515 0	1.0667	1	0	29	ضعف الوازع الديني.	8
		3.3	0	96.7		
5.4772 3	2.0000	0	0	30	توافر المخدرات والمؤثرات العقلية.	9
		0	0	100		
1.0171 0	2.0000	15	0	15	التساهل في تطبيق القانون على المتعاطين.	10
		50.0	0	50.0		
1.0171 0	2.0000	15	0	15	ضعف التوعية بخطورة المخدرات والمؤثرات العقلية.	1 1
		50.0	0	50.0		

يشير الجدول إلى مجموعة من العوامل التي تمثل الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات لدى أفراد العينة. يتم تصنيف هذه العوامل بناءً على استجابات المشاركين وفق خيارات نعم، لا، وأحياناً، مع تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عامل .

1-العوامل النفسية والاجتماعية:

الرغبة في التخلص من المشكلات الاجتماعية (الفقرة 1) وافق 70% من العينة على أن المشكلات الاجتماعية تمثل دافعاً رئيسياً للتعاطي، بينما رفض 26.7% هذا السبب، دون تسجيل استجابات أحياناً. بلغ المتوسط الحسابي 1.6000، مما يعكس اتجاهًا قويًا نحو الموافقة. الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا 1.8308 يشير إلى تباين ملحوظ في الآراء. التفسير المشكلات الاجتماعية، مثل الضغوطات المجتمعية أو الإقصاء الاجتماعي، قد تكون دافعًا قويًا للتعاطي، لكن الاختلاف في الاستجابات يعكس تجارب متفاوتة لدى العينة.

الرغبة في التخلص من المشكلات النفسية (الفقرة 3) وافق 100% من المشاركين على أن المشكلات النفسية سبب أساسي للتعاطي، مما يجعل هذه الفقرة الأكثر توافقًا. المتوسط الحسابي كان 1.0000 مع انحراف معياري 0.0000، مما يعكس إجماعًا مطلقًا. التفسير المشكلات النفسية، مثل الاكتئاب والقلق، تُعتبر من الأسباب الحاسمة التي تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات، ما يستدعي تعزيز الدعم النفسي.

المشكلات الأسرية وغياب التوجيه الأسري (الفقرة 7) أشار 96.7% من العينة إلى أن المشكلات الأسرية هي سبب رئيسي للتعاطي، مع رفض 3.3% فقط. بلغ المتوسط الحسابي 1.0667، والانحراف المعياري 0.3652، مما يعكس إجماعًا شبه تام. التفسير الأسرة تُعد أحد الركائز الأساسية في الوقاية من التعاطي، ويظهر من البيانات أن ضعف التوجيه الأسري يُشكل عاملاً خطيرًا.

2-العوامل الاقتصادية؟

الرغبة في التخلص من المشكلات الاقتصادية (الفقرة 2) وافق 66.7% من العينة على أن المشكلات الاقتصادية تمثل دافعًا، بينما أجاب 33.3% بأحياناً. المتوسط الحسابي كان 1.6667، والانحراف المعياري 0.9589 يعكس تباينًا نسبيًا. التفسير الفقر والبطالة يمكن أن تكون عوامل ضغط تؤدي إلى اللجوء للمخدرات كوسيلة للهروب من الواقع.

وقت الفراغ والبطالة (الفقرة 4) وافق 76.7% من المشاركين على أن البطالة ووقت الفراغ يمثلان سببًا للتعاطي، ورفض 23.3% ذلك. المتوسط الحسابي كان 1.2333 مع انحراف معياري

منخفض نسبياً 0.4302، مما يعكس درجة عالية من التوافق. التفسير يُبرز هذا العامل أهمية توجيه الأفراد إلى أنشطة إيجابية واستثمار وقت الفراغ في أعمال بناءة.

3-العوامل المرتبطة بالبيئة المحيطة؟

التقليد (الفقرة 5) وافق 76.7% على أن التقليد سبب رئيسي للتعاطي، وأجاب 23.3% بأحياناً. بلغ المتوسط الحسابي 1.4667، والانحراف المعياري 0.8604، مما يعكس وجود اتفاق نسبي. التفسير تأثير الأقران والرغبة في تقليد الآخرين يعكس أهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الفرد.

السهر خارج المنزل ورفاق السوء (الفقرة 6) أشار 63.3% إلى أن هذا العامل أساسي، بينما أجاب 36.7% بأحياناً المتوسط الحسابي 1.7333، مع انحراف معياري 0.9803، يعكس وجود تباين نسبي في الآراء. التفسير يبرز دور البيئة الخارجية والعلاقات الاجتماعية السلبية في تعزيز فرص التعاطي.

توافر المخدرات والمؤثرات العقلية (الفقرة 9) وافق 100% من العينة على أن توافر المخدرات سبب أساسي للتعاطي .

المتوسط الحسابي كان 2.0000، لكن الانحراف المعياري المرتفع 5.4772 يعكس تفاوتاً كبيراً ربما بسبب التوزيع الجغرافي للعينة. التفسير سهولة الوصول للمخدرات تزيد من احتمالات التعاطي، مما يستدعي تشديد الرقابة .

4-العوامل المرتبطة بالتوعية وتطبيق القوانين؟

التساهل في تطبيق القانون (الفقرة 10) وافق 50% من العينة، بينما أجاب 50% بأحياناً، دون أي رفض. بلغ المتوسط الحسابي 2.0000، مع انحراف معياري 1.0171، مما يعكس تبايناً واضحاً في الآراء. التفسير يُظهر ذلك حاجة إلى تعزيز القانون وتطبيقه بحزم للحد من التعاطي.

ضعف التوعية بخطورة المخدرات (الفقرة 11) كانت الاستجابات مماثلة للفقرة السابقة، مع متوسط حسابي 2.0000 وانحراف معياري 1.0171. التفسير يشير إلى ضرورة تكثيف حملات التوعية بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.

الاستنتاج:

المتوسطات الحسابية تراوحت بين 1.0000 و2.0000، مما يعكس تفاوتًا في أهمية العوامل المؤدية للتعاطي. العوامل الأبرز المشكلات النفسية (100%)، المشكلات الأسرية (96.7%)، وضعف الوازع الديني (96.7%)، مما يشير إلى أهمية التركيز على هذه الجوانب في جهود الوقاية. الانحرافات المعيارية كانت منخفضة في معظم الفقرات، مما يشير إلى توافق قوي بين المشاركين، باستثناء بعض التباينات في فقرات مثل توافر المخدرات والتساهل في القانون. الفرضية

تُظهر البيانات أن الأسباب المؤدية للتعاطي تتنوع بين عوامل نفسية، اجتماعية، اقتصادية، وبيئية. تستدعي هذه النتائج تنفيذ برامج شاملة تتضمن تعزيز التوعية، توفير الدعم النفسي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحد من تعاطي المخدرات.

التوصيات:

- 1- دعم المراكز البحثية لدراسة جميع الظواهر او المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي قد تكون لها علاقة بالتنمية داخل المجتمع.
- 2- نشر الوعي الاجتماعي والقانوني عن طريق القنوات المرئية والمسموعة العامة والخاصة ووسائل التواصل الاجتماعي بوجود فقرات دائمة خاصة بنشر خطورة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- 3-الضرب بيد من حديد وعدم المهادنة مع المروج والبائع والصانع لأي نوع من المخدرات والمؤثرات العقلية مهمة كانت صفته لان تلك المادة تهرب عبر قنوات ومعايير وضعاف الانفس هم العدو الأول للمجتمع.
- 4- العمل على تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم وضعها ضمن حزمة من البرامج التنموية للشباب، حيث سيكون لها الاثر الكبير في الحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية.

المراجع:

- 1- عبد الخالق، جلال الدين، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، مطبعة سامي لطباعة أوفس، الإسكندرية، 1998م.
 - 2- أحمد، حسين عبد المجيد، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، 1996م.
 - 3- الوريكات، عايد عواد، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط2، 2013م
 - 4- سامية حسن الساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط 2، 1983م.
 - 5- العكايلة، محمد سند، اضطرابات الوسط الاسري وعلاقتها بجنوح الاحداث، دار النهضة الثقافية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2006م.
- المجلات العلمية والدراسات:**
- 1- شلالى، رضا، المخدرات واثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مصر، 2008م.
 - 2- بالليل، على محمد، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري وأثرها على أنماط السلوك الاجرامي. (دراسة ميدانية لعينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل - طرابلس - بنغازي- مصراته)، الاكاديمية الليبية، طرابلس، 2010م.
 - 3- الزكابي، لمياء ياسين، أسباب تعاطي المواد المخدرة لدى طلبة المرحلة الابتدائية، مجلة العلوم النفسية، القاهرة، العدد 19، 2011م.
 - 5- الخولي، أسامة، أبعاد التنمية المستدامة، السجل العالمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، ابوظبي، 2009م.